٤ – المستوطنات والمطارات مرة أخرى

فى القدس :

واتجهت الانظار إلى اجتماعات اللجنة السياسية فى القدس .

سافر الوفد المصرى برئاسة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لحضور اجتماعات اللجنة يوم ١٦ يناير ١٩٧٨. كتب يقول[١] :

« عند وصولنا إلى مطار بن جوريون كان فى استقبالنا موشى ديان وزير الخارجية وبعض رجال وزارته ... ألقى كلمة قصيرة رحب فيها بالوفد المصرى وأعرب عن تمنياته بنجاح أعمال اللجنة السياسية ، ثم دعانى إلى الميكروفون .

ألقيت الكلمة التى أعددناها لهذه المناسبة ، ومدارها أننا حضرنا للمشاركة فى أعمال اللجنة السياسية بقلوب وعقول متفتحة ونوايا خالصة لنبنى معا سلاماً عادلاً دائماً ، وأننا نتطلع إلى عمل مشترك ونستهدف نتائج واضحة ومحددة . وأشرت إلى أن هناك حقائق أساسية لا بد من مواجهتها بشجاعة وبعد نظر ، وهى أنه لا يمكن أن يقوم سلام مع استمرار احتلال الأرض أو مع إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره ، كما لا يمكن أن يقوم السلام الدائم ما لم تعمل شعوب منطقتنا على خلق الظروف للعيش فى جو من الآمان » .

عقدت اللجنة السياسية أولى جلساتها صباح يوم ١٧ يناير بحضور الوفود الثلاثة :

---

(١) محمد إبراهيم كامل – السلام الضائع – ص ٩٣ .

المصرى برئاسة محمد إبراهيم كامل ، والإسرائيلى برئاسة ديان ، والأمريكى برئاسة سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية .

أشار بيان محمد إبراهيم كامل إلى أن هدف الاجتماع هو السلام الشامل وليس المنفصل الذى يقوم على الانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس وكفالة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

أما موشى ديان فقد تضمن بيانه أن عمل اللجنة السياسية هو التوصل لمعاهدة سلام بين إسرائيل وجيرانها ، ووضع مبادىء الحل العادل لمشكلة الفلسطينيين العرب ، والاتفاق بشأن معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

وألقى فانس بيانه الذى ركز فيه على أنه لا بد من إنسحاب إسرائيلى من أراض احتلت عام ١٩٦٧ ، والاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها فى إطار علاقات طبيعية وعلاقات سلام طبقاً لقرارى الأمم المتحدة (مجلس الأمن) ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وضرورة حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها ، ولابد أن يعترف هذا الحل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى مع تمكينه من المشاركة فى تقرير مصيره .

وتسبب بيجن فى أزمة سياسية بين مصر وإسرائيل عندما وقف فى حفل العشاء الذى أقيم هناك ، وألقى خطاباً أمام عدد كبير من المدعوين والصحفيين ومندوبى شبكات التليفزيون . كان خطاب بيجن سيئاً ومسيئاً فقد جاء فيه[1] :

كيف يجرؤ هذا القادم من مصر أن يطلب منا أن نعيد تقسيم عاصمتنا القدس بعد أن توحدت ؟ ويطالب بانسحابنا إلى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ . أنِسىَ أننا كنا ندافع عن أرواحنا وأولادنا ضد حربهم الهجومية ؟ والأكثر من ذلك يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين العرب . لماذا ؟ لينشىء دولة ارهابية على أبوابنا ليذبح نساءنا وأطفالنا ؟

إن العرب تمتعوا بحق تقرير المصير فى احدى وعشرين دولة وهم يريدون أن ينشئوا دولة جديدة بتقرير المصير ليقضوا على مصيرنا . إننى أقولها صريحة عالية : لا لتقسيم القدس . لا للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ . لا لحق تقرير مصير الارهابيين .

كان رد محمد إبراهيم كامل حازماً وحكيما . ولم يكن من الممكن بقاء الوفد المصرى

(١) المصدر السابق – ص ١٠٨ .

فى إسرائيل لاستكمال مباحثاته ، ولذلك قرر الرئيس السادات إعادة اللجنة المصرية إلى القاهرة . ولم تستأنف عملها فى القدس مرة أخرى برغم مساعى أمريكا .

ويشرح الرئيس كارتر فى مذكراته يوم ١٨ يناير ١٩٧٨ الموقف بين مصر وإسرائيل كالآتى[1] :

« عدت إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى السادس من يناير (بعد زيارة الهند والشرق الأوسط وقابل السادات خلالها لمدة ساعة فى مطار أسوان على انفراد) وأنا مشغول البال إلى حد بعيد بالعلاقات المتدهورة بين بيجن والسادات . فقد كان الإسرائيليون ، بالرغم من كل الوعود التى قدمها ديان ، يضاعفون مستوطناتهم فى الأراضى المحتلة . وكنا فى كل مرة نحقق بعض التقدم مع الجانب العربى يأتى قرار بمستوطنة جديدة أو يصدر تصريح استفزازى من الحكومة الإسرائيلية فيذهبان به . لم يكن موقف حكومة أورشليم (القدس) مهينا فحسب ، بل إنه كان يهدد فرص السلام بالخطر ، ويزيد من صعوبة موقف السادات فى مصر نفسها وفى البلاد العربية ...

كان سايروس فانس يقوم برحلات مكوكية بين إسرائيل ومصر محاولاً إنقاذ المفاوضات التى بدأتها زيارة السادات ، لكن مهمته كان الأمل فيها مفقوداً من الناحية العملية . وخلال مأدبة أقيمت فى إسرائيل ألقى بيجن خطابا أعتبر مهينا فى حق مصر ،وأمر السادات ممثليه بالعودة إلى مصر وهدَّد بقطع المفاوضات . وخاطبته لأطلب منه الرجوع عن قراره لكنه رفض ، بيد أنه ، وبسبب التقدير الذى يحمله لوزير الدفاع الإسرائيلى عيزر ويزمان سمح للقادة العسكريين الإسرائيليين بالمجىء إلى القاهرة » .

فى القاهرة :

وبعد فترة ما ، وفى هذا الجو الملبد بالغيوم ، قرر الرئيس السادات استئناف عمل اللجنة العسكرية .

وصل ويزمان على رأس وفد إسرائيلى قليل العدد ، وبدأنا العمل .

(١) كارتر - مذكرات جيمى كارتر - طبعة عربية .

لم يكن أمامى فى هذه الجولة من المفاوضات جديد نبحثه . ويبدو أن السادات كان يرى أن اجتماعات اللجنة العسكرية – بعد توقف عمل اللجنة السياسية – هو مظهر سياسى لاستمرار الاتصال والمناقشة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى ، وقد يكون ذلك ارضاءً للرئيس كارتر .

اقترحت أن نستأنف بحث الموضوعات الصعبة التى أثيرت من قبل ولم نصل فيها إلى نتيجة حتى نصل إلى نهاية محددة فيها ، وأعنى بذلك موضوع المستوطنات والمطارات . وكان تقديرى أن إسرائيل لابد أن تفصح عن موقفها فى هذه الجلسة – إذا كانت غيرت رأيها أو مازالت عند موقفها السابق – حتى تكون مصر فى موقف يسمح لها باتخاذ القرار السياسى المناسب على ضوء الرد الإسرائيلى .

كرر ويزمان موقف إسرائيل وهو عودة سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلى وبقاء المستوطنات فى أماكنها واستمرار سيطرة إسرائيل على المطارات .

وكررت موقف مصر من أن احتياجات أمن إسرائيل لا يجب أن تتم على حساب أراضينا . واقترحت أن يكون الانسحاب الإسرائيلى من مطارى رفح ورأس النقبى فى آخر مرحلة من مراحل الانسحاب من سيناء . لم يوافق ويزمان ، ولكنه قال إنهم سيدرسون فكرة إيجاد حل على أساس زمنى ، وإن كان الوقت فى هذه الحالة سيكون طويلاً .

وانتقلنا إلى موضوع مستوطنات مشارف رفح الذى استغرق وقتا طويلاً ، وبأسلوب ازداد حدة .

● قلت : إن بقاء المستوطنات – كما سبق أن أوضحنا – يتعارض مع السيادة وأن لنا مبادىء لا يمكن الرجوع عنها وهى عدم المساس بالأرض والسيادة ، وأن مشكلة المستوطنات تخص إسرائيل وحدها وعليها أن تجد حلاً لها وحدها .

كرر ويزمان موقف إسرائيل من أن المستوطنات تعتبر جزءاً من عناصر الأمن الإسرائيلى . لم أقتنع فى أى وقت بأن المستوطنات الإسرائيلية تحقق لهم الأمن . لقد كانت إسرائيل تعتمد – عند إنشاء الدولة – على إيجاد مستوطنات على الحدود كنقط إنذار وأماكن تجمع أى قوة عسكرية . أما بعد إنشاء الدولة وبناء الجيش الإسرائيلى

واعتماده على الاحتياطى بصفة رئيسية الأمر الذى يترتب عليه إخلاء هذه المستوطنات عندما ينضم سكانها للاحتياطى ، تطور مفهوم المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ليكون وسيلة للتوسع وفرض أمر واقع إسرائيلى سياسياً واقتصاديا وعسكريا فى هذه المناطق الجديدة التى لا يكتب لها البقاء إلا بدعم القوة العسكرية الإسرائيلية .

شرحت للجانب الإسرائيلى أن المستوطنات فى خليج العقبة تضم عدداً قليلا من الإسرائيليين ومن السهل جداً إخلاؤها بسرعة . ويبقى بعد ذلك مستوطنة « ياميت » ، وقلت إننا على استعداد لقبول كل إسرائيلى يريد المجىء للعيش فى القاهرة أو فى أى مكان آخر ، ولكن ليس فى منطقة رفح . إننا على استعداد لمعاملة الإسرائيلى كما نعامل أى أجنبى فى مصر حسب القانون المصرى ، وفى هذه الحالة نعامله كفرد فقط . وانتهيت من الشرح بالقول « لو بقى الإسرائيليون فى رفح فإن ذلك سيكون الشرارة التى تشعل نار الحرب القادمة » . وكان معنى كلامى واضحاً ومفهوماً منه أن مستوطنة ياميت لن تبقى .

وكان تعليق ويزمان ، أننا يجب دراسة مشاكل إسرائيل كما يحاولون تفهم مشاكلنا ، وأن إسرائيل لا تستطيع تغيير موقفها بالنسبة لموضوع المستوطنات . وبذلك لم نتفق .

□ □ □

وكان الموضوع الثالث — بعد المستوطنات والمطارات — هو فكرة وجود محطات إنذار مبكر عندما يتحقق السلام .

لقد كان لإسرائيل محطات إنذار مبكر فى سيناء قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت المحطة الرئيسية فى جبل أم خشيب . وكانت هذه المحطة هدفاً رئيسياً لتدميرها بواسطة هجمات قواتنا الجوية وضربات المدفعية منذ اليوم الأول للحرب لأنه كان باستطاعتها اكتشاف تحركات ونشاط قواتنا حتى منطقة غرب قناة السويس . ونتيجة لاتفاقية فض الاشتباك الثانى فى سيناء بين مصر وإسرائيل ومعاونة امريكا فى إقرارها ومراقبة تنفيذها عام ١٩٧٥ أصبح لإسرائيل محطة إنذار مبكر فى منطقة المضايق ولمصر محطة إنذار مبكر هناك ولأمريكا مجموعة من الأفراد المدنيين ومعهم الأجهزة والمعدات المتطورة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بواسطة الطرفين فى مجال عملها .

اقترح الجانب الإسرائيلى بواسطة شلومو جازيت مدير المخابرات العسكرية – عضو الوفد – أن تحتفظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار فى سيناء إلى أن يتضح أن السلام بين مصر وإسرائيل أصبح ثابتاً .

سألت : كم من الوقت يستغرق ذلك ؟
أجاب جازيت : ١٥ عاماً .

ومن الذى يتولى إدارتها ؟
أجاب : الأشخاص الذين يديرونها حاليا أو مدنيون إسرائيليون وليس الأمريكيين أو من قوات الأمم المتحدة .

وكيف سيتلقون تموينهم ؟
أجاب : عن طريق ممر يؤدى للمحطات .

وتملكنى الغضب لمثل هذا الاقتراح الذى يهدف إلى وجود ثلاث محطات إنذار إسرائيلية يعمل عليها إسرائيليون داخل سيناء لمدة ١٥ عاماً بعد تحقيق السلام وأن يكون لهم ممر يؤدى إلى المحطات للإمداد والتموين .

عندما شعر الجانب الإسرائيلى باستنكارى ، واستيائى قال جازيت إنه ليس هناك أى مانع أن يكون لمصر محطات إنذار داخل الأراضى الإسرائيلية . ونال هذا الاقتراح تأييد ويزمان الذى قال إنها فكرة جيدة لأن إقامة المحطات ستكون على أساس المعاملة بالمثل .

إن هذا الاقتراح كان يعنى عملياً أن تصبح سيناء وجنوب إسرائيل رقعة واحدة متصلة ترتادها القوات الإسرائيلية والقوات المصرية لمدة ١٥ عاماً بعد تحقيق السلام ، وأن تتمركز قوة إسرائيلية فى سيناء وقوة مصرية فى جنوب إسرئيل طوال هذه المدة . إنه نظام جديد له أعماقه ومضاعفاته وسلبياته السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذى لا يمكن قبوله ، وقلت للجانب الإسرائيلى :

« لا توجد دولة فى العالم تضع محطات إنذار فى دولة أخرى ضد نفس الدولة » .
ورفضت هذا الاقتراح .

□ □ □

وكان الموضوع الأخير الذى جرى بحثه – هو أخطرها وأهمها – وكان من وجهة نظرهم « ترتيبات أمن » .

قام الجنرال تامير – عضو الوفد الإسرائيلى – بشرح الموضوع قائلاً : إن الجيشين المصرى والإسرائيلى يجب أن يكونا على مسافة بعيدة عن بعضهما بحوالى ١٥٠ كيلومتراً وأن هذه المسافة حيوية « لأمن إسرائيل » .

وأعقبه ويزمان مباشرة بالقول : إن حديثاً جرى بين رئيس الوزراء بيجن والرئيس السادات فى القدس واتفقا على أنه لن ترابط أى قوات مصرية شرق مضايق متلا والجدى ، وأن تكون المنطقة التى تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح .

كان ردى ، أن هناك سوء فهم حول هذا الموضوع . فعندما قال الرئيس السادات إنه لن ترابط قوات شرق متلا والجدى ، فإنه لم يقصد أن تكون المنطقة شرق خط المضايق منزوعة السلاح بل كان يقصد أن قواتنا الرئيسية لا تتجاوز هذا الخط . أما المنطقة التى تقع شرق هذا الخط حتى الحدود الدولية – حوالى ١٥٠ كيلومتراً – فإننا سنحتفظ فيها بقوات قد يصل حجمها إلى فرقة وقد تكون أقل . وقلت إننى لا أوافق على أن يتضمن الاتفاق الكتابى بيننا فرض أى قيود لتحركات أو تمركز قواتنا فى هذه المنطقة شرق المضايق .

وكان تساؤل ويزمان عما إذا كان بيجن لم يفهم السادات إلى هذه الدرجة .
وكان ردى إنهما تحدثا عن القوات الرئيسية ، ولكن سترابط فى المنطقة شرق المضايق قوات أخرى قد تصل إلى لواء أو كتيبة وهذا لا يجب أن يسبب قلقا لإسرائيل .

وعلق ويزمان قائلاً : إنه لا يعتقد أن رئيس الوزراء أخطأ إلى هذه الدرجة فى فهم أقوال الرئيس السادات .

لم يكن هناك مجال لمناقشة أوسع عن هذا الموضوع لأن كل طرف تمسك برأيه .
إن موضوع الأمن بالنسبة لإسرائيل أصبح سياسة واستراتيجية وهدفاً ووسيلة . وتحت ستار الأمن يمكن لإسرائيل أن تطالب بأى مكسب وتحرم الطرف الآخر من تأمين نفسه ضدها . فمنذ بدء المفاوضات العسكرية نجد أن كل مطلب لها كان تحت ستار الأمن .

طلب نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء هو أمن .
طلب الابقاء على المستوطنات فى سيناء هو أمن .
طلب الاحتفاظ بمطارين فى سيناء هو أمن .

طلب وضع محطات إنذار إسرائيلية فى سيناء هو أمن .
طلب تحجيم القوات المصرية فى سيناء هو أمن .

والأمثلة كثيرة منذ نشأة إسرائيل وحتى اليوم ، يكون فيها « الأمن » ستاراً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الدول العربية وتهديد أمنها .

وقبل الانتهاء من المفاوضات سألت ويزمان : ما هو الهام لأمن إسرائيل من وجهة نظرهم ؟

هل تريدون سيناء منزوعة السلاح أم سيناء ترابط فيها قوات مسلحة مع مستوطنات مشارف رفح ومطار رأس النقب ؟ أريد أن أعرف الثمن الذى يجب علينا دفعه مقابل أمن إسرائيل ؟

رد ويزمان : إن مشكلة مستوطنات رفح هى مشكلة مستقلة ، أما نزع سلاح سيناء فهو أمر حيوى للدولتين ؟

سألته : بدون المستوطنات والمطارات ؟
قال : لم أقل بدون المستوطنات .

كانت أسئلتى مقصوداً بها معرفة إلى أى مدى يطلبون تهديد « أمن مصر » وإلى أى مدى يتقدمون فى اتجاه السلام إن كانت لديهم رغبة حقيقية فيه . لقد كان المتفاوضون كلهم عسكريين ويعرفون مغزى الأسئلة ومعنى الاجابات .

وأنهيت المناقشة قائلاً :

« أنتم تطلبون منا أن ندفع ثمناً باهظاً للغاية (لأمن إسرائيل) » .
وانتهت هذه الجولة من المفاوضات دون أن نتفق على أى موضوع .

الأمن القومى المصرى :

إن نظرية « الأمن الإسرائيلى » التى صاغها قادة إسرائيل منذ نشأتها تعكس الهدف السياسى الذى تعمل على تحقيقه وهو فرض وجود دولة عنصرية فى منطقة الشرق الأوسط داخل الحدود التى يمكن التوسع إليها بحيث تتمكن من السيطرة على المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويكون لها بذلك كلمة مسموعة فى العالم .

وبنت إسرائيل هذه النظرية على ركائز أساسية ثلاث أولها الحدود الآمنة وثانيها امتلاك القوة العسكرية واستخدامها للردع وثالثها الارتباط الاستراتيجى بقوة دولية تكفل لها تحقيق أهدافها المرحلية . ولذلك تعمد قادة إسرائيل أن يغفلوا تحديد حدود الدولة ونادى بن جوريون بأن حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها . أما امتلاك القوة العسكرية المتفوقة فهو حجر الزاوية فى نظرية الأمن الإسرائيلى ، حيث نشأت إسرائيل وتوسعت بالقوة المتفوقة على الدول العربية وتعمل على حماية أمنها بالردع والحرب الوقائية والحروب العدوانية . أما عن ارتباطها الاستراتيجى بقوة دولية فقد اعتمدت يوماً على بريطانيا ثم على فرنسا فترة أخرى وأصبحت [illegible] حاليا على أمريكا اعتماداً كاملاً .

وتعتمد إسرائيل فى تطبيق نظرية أمنها على تفوقها العسكرى لحسم أى تهديد لها بسرعة ، وأن يكون لها زمام المبادأة دائما ، وأن تنقل الحرب إلى أرض العدو (العرب) وأن تكون الحرب قصيرة حتى لا تتحمل عبء التعبئة طويلاً . ولكى تنجح فى تطبيق هذه النظرية لا بد أن تعمل على حرمان العدو (العرب) من وسائل أمنه وأن يكون دائماً فى الموقف العسكرى الاستراتيجى الأضعف بالنسبة لإسرائيل .

إن ما تطالب به إسرائيل فى المفاوضات تحت ستار الأمن الإسرائيلى يهدد الأمن القومى المصرى تماما من هذا الاتجاه الاستراتيجى الخطير ، ويعطى لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها فى الموقف العسكرى الأقوى فى أى صراع مسلح مع مصر ، وهو ما لا يمكن استبعاده فى مرحلة السلام .

استشعرت الخطر :

لقد شد انتباهى ما ذكره ويزمان من أن هناك اتفاقاً بين السادات وبيجن فى القدس على أن المنطقة شرق خط مضايق متلا والجدى تكون منزوعة السلاح . وكان ويزمان سبق أن ذكر لى أثناء المرحلة الافتتاحية للمفاوضات – لقاء جانكليس – أن هناك وعداً من السادات لبيجن فى القدس بذلك .

وبرغم أنى قدمت التفسير الموضوعى – من وجهة نظرى – فى هذا الموضوع أثناء المفاوضات ، إلا إنى أردت أن استوثق من الرئيس السادات شخصياً مما نسب إليه دون أن يكون لى سابق علم به .

طلبت السادات تليفونيا وشرحت له ما قالته إسرائيل على لسان ويزمان ، وأوضحت له الخطورة التى تتعرض لها مصر إذا كان الوعد الذى أعطاه لإسرائيل صحيحاً . شرحت له خطورة أن يصبح الجزء الأكبر من سيناء (١٥٠ كيلومتراً حتى الحدود المصرية فى سيناء الشمالية) منزوع السلاح ، وأن تمركز قواتنا على خط المضايق يعنى أنها تتمركز على آخر الخطوط الدفاعية فى سيناء الأمر الذى لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التى تبعد عنه بحوالى ٥٥ كيلومتراً فقط ، وأوضحت أننا بذلك نترك حوالى ١٥٠ كيلومتراً فراغاً استراتيجياً دون أى خطوط دفاعية الأمر الذى يتيح لإسرائيل قطعها واحتلالها فى وقت قصير جداً دون أى مقاومة . وهذا الوضع الجديد لقواتنا يستتبعه حتماً حرماننا من كل المطارات العسكرية بسيناء وهى كلها شرق خط المضايق .

هذا هو الوضع بالنسبة لسيناء الشمالية ، دون أن نتعرض للموقف فى جنوب سيناء . ولخصت الموقف الاستراتيجى للرئيس الراحل على أنه موقف يضع قواتنا فى الموقف الاستراتيجى العسكرى الأضعف دفاعاً أو هجوماً ، وهو ما لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية .

وقدمت له رجائى أن يتدخل سياسياً لتفادى هذا الموقف الخطير .

كان السادات يستمع فقط ، واقتصر فى رده وتعليقه على كل جزء من كلامى بكلمة : طيب ... طيب ... طيب ... طيب ... أشكرك .

وبعد أن لخصت له النتائج النهائية للمفاوضات العسكرية قلت : إننا وصلنا إلى طريق مسدود فيها ، وأصبح من الضرورى أن يكون القرار على أعلى مستوى سياسى بين الدولتين لحسم الموقف .

لم يهدأ لى بال بعد ذلك . وانتهزت فرصة سفر الرئيس الراحل لمباحثات كامب ديفيد فيما بعد فى أواخر عام ١٩٧٨ اقترحت عليه أن يصطحب معه أحد القادة العسكريين ضمن الوفد المصرى حيث أن الموضوعات العسكرية سيكون لها أهمية خاصة فى تحديد العلاقة بين مصر وإسرائيل إلا أنه لم يوافق على هذا الاقتراح .

لقد كان فى ذهنى فى ذلك الوقت تعيين اللواء طه المجدوب فى وفد المفاوضات ، فهو قائد يتميز بفكره العسكرى الاستراتيجى ، وكان رئيساً لفرع التخطيط بهيئة

عمليات القوات المسلحة أثناء حرب أكتوبر ، وساهم فى المفاوضات العسكرية بجهد كبير ، وكنت أثق بأنه سيكون خير عون للرئيس فى مفاوضات كامب ديفيد إلا أن ذلك لم يتحقق .

وجاءت اتفاقية كامب ديفيد – من الناحية العسكرية – تعبِّر عن نفسها .